

الفروع وتصحيح الفروع

ومحدد أو بسهم مسموم أو بسهم مسلم ومجوسي أو سهم غير مسمى عليه أو كلب مسلم وكنب مجوسي أو غير مسمى عليه أو غير معلم أو اشتركا في إرسال الجارحة عليه أو وجد مع كلبه كلبا لا يعرف مرسله أو لا يعرف حاله أو مع سهمه كذلك لم يبح واحتج بالخبر وإن وجدت معه وغيره فلا تأكل وبأن الأصل الحظر وإذا شككنا في المبيع رد إلى أصله .

وفي الترغيب يحرم ولو مع جرح موح لا عمل للسم معه لخوف الضرر به وكذا في الفصول وقال لا نأمن أن السم تمكن من بدنه بحرارة الحياة فيقتل أو يضر أكله وهما حرام ومما يؤدي إليهما حرام وإن رماه فوق في ماء أو تردى من علو أو وطئه شيء فمات فالأشهر عنه يحرم اختاره الخرقى وغيره وعنه لا بجرح موح اختاره الأكثر ومثله ذكاة (م 2 و 3) .

وإن رماه في علو فوق بالأرض فمات حل وعنه بجرح موح جزم به في + + + + + + + + + +
 + + + مسألة 2 و 3 قوله وإن رماه فوق في ماء أو تردى من علو أو وطنه شيء ومثله ذكاة
 انتهى .

ذكر مسألتين .

المسألة الأولى 2 إذا جرحه جرحا موحيا ثم وقع في ماء أو تردى من علو أو وطئه شيء فمات فهل يباح أم لا أطلق الخلاف وأطلقه في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمقنع والمحرم والرايعتين والحاويين ونهاية ابن رزين وتجريد العناية وغيرهم .

أحدهما يحرم وهو الصحيح قال في المذهب هنا والأشهر عنه يحرم قال الشيخ والشارح وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين قال الزركشي وهو الصواب وصحه ابن عقيل في الفصول واختاره في تذكرته وصحه في تصحيح المحرر لكونه قطع به هنا في الوجيز .

المسألة الثانية 3 مسألة الزكاة وهي ما إذا ذبح حيوانا ثم غرق في ماء أو تردى من علو أو وطء عليه شيء فمات والحكم في ذلك كالحكم في مسألة الصيد خلافا ومذهبا عند الأصحاب وقد علمت الصحيح من ذلك